كتاب الولايات

(كتاب الاضع)

ومناصب الحكومة الإسلاميّة
والخطط الشرعيّة

لأحمد بن يحيى الونشريسي

نشر وتعليق:
محمد الأمين بلغيث

لافوميك

اقتناه أبو عبد الله مصطفى بن علي بن محمد المسعودي
الجزائري
يوم 30 جويلية 1994م
نفعنا الله به

© النـشر لافوميـك

كتاب الولايات

(كتاب الأضرع)

ومناصب الحكومة الإسلاميّة
والخطط الشرعيّة

لأحمد بن يحيى الونشريسي
(824 - 914 هـ)

نشر وتعليق:
محمد الأمين بلغيث

لافوميك

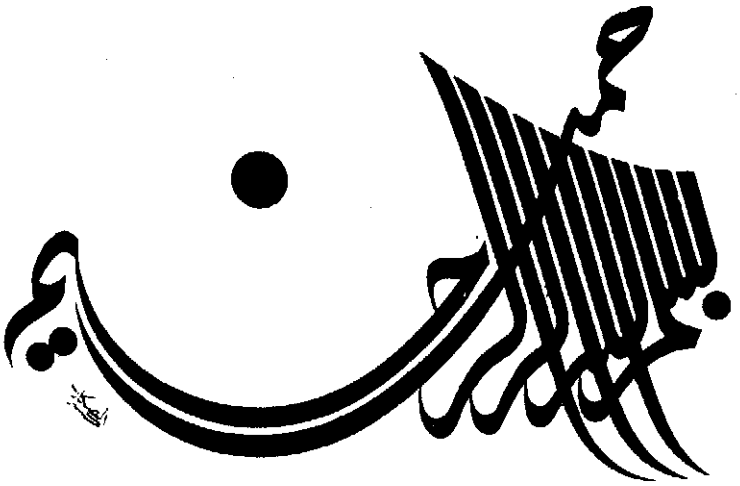
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

منذ سنوات وأنا أبحث عن مخطوط جديد لكتاب الولايات ، قد يضيف بعض المعلومات الهامة التي سقطت من النص الأصلي الذي نشر في المغرب عام 1937 بعناية السيد : هنري برونو ورفيقه « جود فروة دمونبين » .

وبعد هذه المرحلة الطويلة توكلت على الله فهو حسبي ونعم الوكيل واخترت أن أعيد نشر النص العربي بعد أن حققت نصوصه الأصلية بمقابلتها بنصوص جديدة ، كما عكفت على تصحيح الأخطاء الكثيرة التي وقع فيها المحقق الأول ، ولهذا فالمنهج الذي اتبعته في النشر هو مقابلة النصوص واستخلاص النتائج وهي شبه « دراسة مقارنة » ، والكتاب الذي أقدمه للقاريء يساعد على معرفة النظم في المغرب الإسلامي وتطور خطة القضاء ، من خلال هذه الرسالة الصغيرة « كتاب الولايات ومناصب الحكومة الاسلامية والخطط الشرعية » لصاحبها أحمد بن يحيى الونشريسي .

أحمد الونشريسي .. حياته وآثاره

1 ـ الرجل وعصره :

هو أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي المولود بجبال الونشريس التي تعد أكثر الكتل الجبلية ارتفاعاً في غرب الجزائر ، ويقول عنها ياقوت الحموي في معجمه : « ووانشريس جبل بين مليانة وتلمسان من نواحي المغرب ينسب إليها محمد بن عبد الله الوانشريسي الذي أعان محمد بن تومرت على أمره يوم قام بدعوة عبد المؤمن وله معه قصص » .

وينسب إلى وانشريس مجموعة كبيرة من العلماء منهم : حسن بن عثمان بن عطية التجاني الشهير بأبي علي الونشريسي (ت 788 هـ/1386 م) وسحنون بن عثمان بن سليمان بن أحمد ابن أبي بكر المداوي الونشريسي من رجال القرن 10 هـ/15 م ، وعمر بن عثمان بن عطية بن يوسف التجاني الونشريسي (ت 816 هـ/1413 م)، وهؤلاء العلماء كلهم ينسبون إلى قبيلة بني توجين التي كان لها دورها الخطير في الدولة الزيانية في المغرب الأوسط والدولة المرينية في المغرب الأقصى .

وأما أحمد الونشريسي ويكنى أبا العباس وابنه عبد الواحد فتذكر المصادر أنّهما من تلمسان ولا تشير إلى القبيلة المذكورة ، وعلى ذكر هؤلاء العلماء يتبين لنا دور الونشريس العلمي والثقافي منذ قرون .

* * *

ولد أحمد بن يحيى الونشريسي في عام 834 هـ 1431 م . ونشأ بتلمسان حاضرة الدولة الزيانية بالمغرب الأوسط . ومن خلال الفترة التي عاصرها نتعرف على الظروف السياسية التي كانت عليها الجزائر الزيانية وفي هذا يقول عبد الرحمن الجيلالي « ان من ينظر في تاريخ الجزائر السياسي على هذا العهد يجده كلّه إنقضى بين تناحر المتزاحمين وتشاكس المتنافسين ، وسواء ذلك بين الدولتين المتجاورتين المكتنفتين لهذا القطر شرقا وغربا أم بين أعضاء الأسرة المالكة نفسها » . أ.هـ .

فالسلطان الذي كان يحكم البلاد أيام ولادة مترجمنا هو السلطان أبو العباس أحمد المعتصم بالله المشهور بلقب العاقل ابن السلطان أبي حمو موسى الثاني قد تولى تلمسان بوصاية حفصية ولما أكسبته سياسته العادلة عطف شعبه تمرد على السلطان الحفصي ، وكان ذلك عام 837 هـ/1433 م فجرد السلطان أبو فارس الحفصي حملة عسكرية على تلمسان بعد إنتهاء حملته الأولى للقضاء على أحد السلاطين عام 1431 م ، وقد استولى السلطان الحفصي على وانشريس فدانت له العباد والبلاد ، وشد الرحال إلى حاضرة المملكة الزّيانية فتوفاه أجله في الطريق فعادت جيوشه تجر ذيول الخيبة إلى تونس .

ولا تزال تلمسان بين فكي كماشة والملعب الذي تتنازل فيه الجيوش المرينية والزيانية والحفصية إلى أن فاجأتهم القوى المسيحية الصليبية بقيادة اسبانيا الكاثوليكية والبرتغال .

وبعد أن بلغ أحمد الونشريسي الأربعين من عمره،أي عام 874 هـ / تعرض لمحنة مع سلطان تلمسان « أبي ثابت » فانتهبت داره ففر ليلا بأسرته إلى فاس . ويمكن أن نتساءل عن الأسباب التي دعت السلطان إلى هذا السلوك تجاه أحد أعلام تلمسان !

جاء في مقدمة المعيار قول المحققين « ولما بلغ أحمد الونشريسي أشدّه وبلغ أربعين سنة ، وهو يومئذ قوال للحق لا تأخذه في الله لومة لائم ، غضب عليه السلطان أبو ثابت الزّياني وأمر بنهب داره فخرج إلى فاس ، ولقي من حفاوة فقهائها وإقبال طلبتها عليه ما أنساه الغربة وجعله ينسجم في بيئته الجديدة إنسجاما تاماً » ، ونلاحظ في هذا النص مجموعة من الحقائق أن السلطان التلمساني كان سلطانا ظالماً وأن الونشريسي الفقيه المسؤول لا يخاف في الله لومة لائم ، فكانت جرأته وقوله للحق بداية لغضب السلطان . ولا تذكر المصادر والمعاجم التي ترجمت للونشريسي بالتفصيل ما كان بينه وبين السلطان ولا تذكر إسم السلطان أبداً .

* * *

2 ـ أحمد الونشريسي ومدرسة تلمسان الفقهيه :

رغم المحن التي عرفتها تلمسان من جرّاء الصراع بين الجيران إلاّ أنه مع ذلك عرفت تلمسان مدرسة فقهية تخرج على يديها وفي مساجدها العامرة مجموعة من العلماء ، ولهذا حينما نقرأ ترجمة الونشريسي نتعرف على أساتذته من أسرة ابن مرزوق التي قامت بدورها العلمي على أحسن وجه منذ مدّة طويلة والونشريسي

الذي سبقت شهرته إلى فاس هو إحدى ثمرات مدرسة تلمسان الفقهية .

فقد أخذ العلم عن شيخ النحاة محمد بن العباس ت 871 هـ ، والعالم أبي عبد الله الجلاب والعالم الخطيب الصالح ابن مرزوق الكفيف والامام قاسم العقباني وولده أبي سالم . وغيرهم .

وقد اشتهر بعلمه فقالت عنه المصادر إنّه العالم العلامة حامل لواء المذهب المالكي على رأس المائة التاسعة للهجرة .

كان مشاركا في فنون العلم « إلاّ أنّه لمّا لازم تدريس الفقه يقول من لا يعرفه : إنّه لا يعرف غيره ، وكان فصيح اللسان ، والقلم حتى كان بعض من يحضره يقول : لو حضر سبيويه لأخذ النحو من فيه». كما جاء في « كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج » ، وقد تخرج على يديه مجموعة من العلماء أمثال ابنه عبد الواحد الونشريسي والفقيه ابن عياد اللّمطي ومحمد بن عبد الجبار والقاضي ابن الغرديسي التغلبي قاضي فاس والحسن بن عثمان التّملي .

وتلاميذ الونشريسي هم رواد مدارس المغرب في القرن العاشر الهجري إذ شاركوا في الحركة الفكرية في أواخر الدولة المرينية وبداية نشأة الدولة الوطاسية بالعلم والتّدريس كما نالوا درجات عليا في القضاء والفتيا في كامل أنحاء المغرب الأقصى .

3 ـ الونشريسي .. مؤلفاته .. وقضايا عصره :

أ ـ مـؤلفـاتـه :

أحمد الونشريسي موسوعي الثقافة ، شارك بقلم وبكتب هامة هي من ذخائر الثقافة الإسلامية . عبرت عن طول نفس وعمق في العلم والإجتهاد مما أكسبته مكانته الهامة وأجل هذه المؤلفات المعيار المعرب ورسالته المغمورة « كتاب الولايات » أما بقية كتبه الأخرى فهي عبارة عن شروح وحواش لا تبرز أصالة الونشريسي في هذه الكتب .

فكتابه الهام « المعيار المعرب والجامع المغرب ، عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب » يمتاز بنوازله الكثيرة التي تبرز الحياة الإجتماعية والإقتصادية والعقائدية والفنية التي كان عليها الغرب الإسلامي ويقول عنه الونشريسي « وبعد فهذا كتاب سميته بالمعيار المعرب ، والجامع المغرب ، عن فتاوي علماء افريقية والأندلس والمغرب جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدميهم ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه ، واستخراجه من مكامنه لتبدُّده وتفريقه وانبهام محلِّه وطريقه ، رغبة في عموم النّفع به ، ومضاعفة الأجر بسببه ورتبته على الأبواب الفقهية ليسهل الأمر فيه على الناظر وصرحت بأسماء المفتين الاّ في اليسير النادر ، ورجوت من الله سبحانه أن يجعله سببا من أسباب

السعادة وسننا موصلا إلى الحسنى والزّيادة ، وهو المسؤول عز وجل في أجزل الثواب وإصابة صوب الصواب » :

هذه الديباجة نستخلص منها :

منهجه في تسجيل الفتاوي ، والغاية القصوى التي يبتغيها وهي رضوان الله تعالى .

والمعيار كان ولا يزال مجالاً للدراسات الجادة من طرف العلماء من الشرق والغرب ، فهذا هنري بيريس قد طبع أحد فصول المعيار وسمّاه « المستحسن من البدع » ، طبع بالجزائر عام 1946 وأما كتابه الثاني الذي نحن بصدد نشره فهو في غاية الأهمية فقد نشره السيد هنري برونو ورفيقه تحت عنوان « كتاب الولايات » مع ترجمة للنص العربي وهو لا يكاد يعرف عند الباحثين ومن الجزائريين أشار إلى أهميته الدكتور موسى لقبال في معرض حديثه عن الحسبة .

وأول ما لاحظته على الكتاب عنوانه المبتور . فقد أطلقت عليه بعض المصادر : اسم كتاب الولايات وتغافلت عن ذكر بقية العنوان وقد ذكره في معجمه بعنوان : كتاب الولايات ومناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشّرعية » وهو العنوان الذي ينطبق عليه قد جاء في أربعين صفحة في طبعته الأولى بالرباط ، دون أن يذكر المحققان أرقام المخطوطات المستعملة ، وبذلك ضاعت الفرصة على الباحث وفي هذا الكتاب الذي يركز على القضاء بالخصوص سلك الونشريسي في تأليفه مسلك الدراسات المقارنة ويظهر ذلك من خلال ذكره لمصادره ومحاولته ترجيحه للرواية الصحيحة بعد أن يكون على دراية بأوجه التّشابه

والإختلاف. هذا عن المنهج وأما مصادره في هذا الكتاب فهي كثيرة منها « الجزيرية » لإبن القاسم والأحكام السلطانية للماوردي الشافعي والأحكام الكبرى لأبي الأصبغ بن سهل الأندلسي وقد أرتأينا أن نعرض أهم مصادره حتى نتعرف على مكانتها في الفكر السياسي في العالم الاسلامي ومدى تمكنها من دراسة النظم الإسلامية .

أولا : الأحكام السلطانية :

صاحب هذا الكتاب هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري المعروف بالماوردي من العلماء الأجلاّء في القرن الخامس الهجري ، الحادي عشر الميلادي له كتابات كثيرة كأدب الدنيا والدين ، والوزارة ونظام الملك وأجل كتبه على الإطلاق « الأحكام السلطانية والولايات الدينية » ، هذا الكتاب هو المصدر الأساسي لكل الذين كتبوا عن الخلافة ونظام الملك كالمرادي وابن حزم وابن تيمية وابن قيم الجوزية وأبي حمو موسى الزّياني وابن رضوان المالقي وابن خلدون وابن الأزرق الأندلسي المغمور منهم والمعروف كلهم « عيال على الماوردي في هذا الفن » .

وقد تضمن هذا الكتاب من الأحكام السلطانية والولايات الدينية عشرين بابا ، وأهم الأبواب التي اعتمد عليها الونشريسي باب القضاء والامارة على الجهاد والبلاد . وتكاد النصوص التي استشهد بها تكون حرفية إلاّ أنّه يذكر أن الماوردي شافعي ويصرح ضمنيا أنه يرجح فتاوى ومواقف رجال المالكية فهو من جهة يقارن بين مواقف علماء السّنة ومن جهة أخرى يبرز دور المالكية في هذا المجال .

ثانيا : الإعلام بنوازل الأحكام :

هذا الكتاب مخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم 1332 وقد ذكر أحد المهتمين بقضاء الأندلس أن الكتاب طبع وحقق وحينما تعذر علي الحصول على الكتاب المحقق فقد استعملت المخطوط ، الذي كتب بخط مغربي رديء نوعاً ما في القرن 13 م. به خروم كثيرة يصعب قراءتها . والكتاب لأحد أعلام الاندلس وقد جاءت ترجمته في كتابه الأحكام الكبرى نقلا عن"الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب" لابن فرحون : يقول : « ومن الطبقة الحادية عشرة من الأندلس عيسى أبو الأصبغ ابن سهل بن عبد الله الأسدي أصله من جيان من البراجلة ، سكن قرطبة وتفقه بها وسمع من حاتم الطرابلسي وتفقه بابن عتاب ولازمه واختص به وأخذ أيضا عن ابن القطان وروى عن مكي بن أبي طالب وابن شماخ وأبي عمر الحافظ وسمع بجيان من الفقيه هشاح ابن سوار وبغرناطة من يحيى بن زكرياء القليعي الفقيه (...) كان جيد الفقه مقدما في الأحكام وله في الأحكام كتاب حسن سمّاه « الأعلام بنوازل الأحكام » قال عنه ابن الخطيب : كان من جلّة الفقهاء وأكابر العلماء حافظا للرأي ذاكراً للمسائل عارفا بالنوازل بصيراً بالأحكام متقدماً في معرفتها ولي الشورى مرّة ثم القضاء بغرناطة وطنجة . توفي بغرناطة سنة 486 هـ .

وكتاب ابن سهل هذا يشبه إلى حد كبير المعيار المعرب للونشريسي بحيث إنه يعرض المسألة ضمن أبواب كتابه ثم ينقل الفتوى عن مجموعة من القضاة أهمهم محمد بن عبد الحكم

صاحب كتاب «آداب القضاة» وكتاب «الشروط» لابن حارث "وأحكام ابن زياد" هي الغالبة على نوازل الأحكام لأبي الأصبغ ابن سهل . وقد نقل الونشريسي عنه مجموعة من الأبواب في كتابه « كتاب الولايات ومناصب الحكومة الإسلامية » بأمانةٍ كاملة .

فبعد الديباجة الطويلة يذكر ابن سهل باب القضاء والأحكام وما ينفرد به القضاة دون غيرهم من الحكام ، وقد نقله صاحبنا الونشريسي دون أن يكلف نفسه عرضه أو مناقشته أو حتى مقابلته بأحد الآراء الأخرى عند الماوردي مثلا ، مع العلم أن الماوردي قد اختصره في باب المظالم والقضاء والحسبة .

وأهم أبواب ابن سهل :

ـ باب في القضاء والأحكام

ـ باب في الحضانة والنفقات واختلاف الزوجين في متاع البيت

ـ باب الشفعة ضمن كتاب الأقضية

ـ باب مسائل الاحتساب على الجزارين .

إلاّ أن أهم ما يعثر عليه الباحث الجاد هو الفصل الأخير الخاص بالزّندقة والزّنادقة والمحجور عليهم .

وقد نقل لنا ابن سهل مسائل متعددة عن الزندقة والزنادقة في الأندلس مما يبرز الانحطاط الخلقي الذي وصل إليه بعض الناس من المسلمين وأهل الذّمّة من يهود ونصارى ومن ذلك نقل لنا ابن سهل قضية النصرانية التي زعمت أن عيسى هو الله تعالى وقالت كذب « فيما أدعاه من نبوة عليه السلام »، كما نقل لنا مسألة

عبد الله بن أحمد بن حاتم الأزدي الطليطلي الذي أثارت ضجة في كامل الأندلس في عام 457 هـ .

وأما النقطة الهامة الأخرى فباب في تكفير أهل البدع أمرهم كعامل الكبائر وعلى العموم فالكتاب جدير بالقراءة وإعادة النشر والتحقيق وقد أفادنا في مقابلة بعض النصوص مع « كتاب الولايات » لأحمد الونشريسي غير أن أحمد لا يذكر من مصادر ابن سهل إلاّ استاذه ابن عتاب دون ذكر أحكام ابن زياد أو آداب القضاة لابن عبد الحكم .

4 ـ كتاب الولايات ومناصب الحكومة الاسلامية والخطط الشرعية في الميزان :

هذا الكتاب عبارة عن رسالة صغيرة ، ضمن تآليف أحمد الونشريسي ، وقد حفظت لنا من الضياع ، وقد اتبع في تأليفها منهاج العلماء السابقين كالنّقـل والإختصار إلا أنّهـا في كثير من المواقف تبرز أصالة الونشريسي في هذا التأليف ومن ذلك قوله : إن خطة القضاء من أجل الخطط الشرعية وقد اتخذ موقفا صريحاً من حقيقة هذه الخطة الجليلة التي عزف عنها علماء السلف حتى ألّف العلماء الرسائل عن القضاة أو الفقهاء الذين هربوا من خطة القضاء وهو ما فعله صاحب تاريخ قضاة الأندلس النباهي المالقي .

وأحمد الونشريسي يعالج بالخصوص في رسالته هذه القضاء الذي يعتبر من أهم المناصب التي يطمح إليها العالم في ذلك العصر

وقد فسر السيد أحمد الشّتيوي محقق توشيح الديباج ليدر الدين القرافي أسباب عزوف علماء العصر عن خطة القضاء لأمرين :

1 ـ أن مهنة التدريس مهنة مرغوب فيها بل هي فرض على المسلم خاصة في عصور الإنحطاط أي عندما خيف على الاسلام من المد المسيحي الذي بدأ يتحدّى الأمة الإسلامية ، فدور العلماء في ذلك العصر ، انحصر أو كاد في حماية الإسلام .

2 ـ إن وظيفة القضاء أصبحت متصلة إتصالاً وثيقاً بالسياسة وتقلباتها خاصة إذا أضفنا إلى ذلك جهل رجال السياسة لأمور الدين وتحاملهم على القاضي إذا أظهر النجابة والعدل .

والونشريسي في كتاب الأقضية أظهر براعة وذكاء وإطلاعا واسعاً ومن ذلك كانت ثمرة قلمه هذا الكتاب .

* **الونشريسي .. وقضايا عصره :**

أهم القضايا التي شغلت فكر أحمد الونشريسي .. سوء أحوال العالم الإسلامي في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي والذي ترتبت عليه مجموعة من القضايا كتحول الحضارة و ريادة البشرية من أيدي المسلمين ، ودخولهم في عالم القرون الوسطى المظلمة ، إلى أيدي المسيحيين الذين اكتشفوا رأس الرجاء الصالح والعالم الجديد ، أمريكا واستراليا وبهذا وقعت النقلة التجارية والحضارية من حوض المتوسط إلى المحيطين الأطلسي والهادي .

ثم انتشار الأمراض الإجتماعية والبدع وظهور مسألة أهل الأندلس بعد سقوط غرناطة عام 1492 هـ . فماذا كان موقف الونشريسي من هذه القضايا المعاصرة ؟ .

أهل الأندلس .. ودار الكفر :

يقسم الفقهاء المسلمون العالم إلى دارين « دار إسلام » و « دار حرب » ويعتبر العلماء أن الإحتكاك بين أهل الاسلام وأهل المدينة الضالة هو الذي أثّر في ظهور هذا التقسيم فكانت هناك « دار الحرب » ثم دار الصلح ، المؤقتة « ودار الاسلام » تضم جميع الأقاليم الإسلامية مهما كانت متباعدة عن بعضها ورعاياها هم المسلمون وغير المسلمين الذين يقيمون فيها إقامة دائمة يعرفون بأهل الذّمة ، وأما دار الحرب فهي الدار التي لا تطبق الاسلام ولا يؤمن الإنسان المسلم فيها عن نفسه وهي تشتمل على الأقاليم التي لا تتحكم فيها السلطة الإسلامية .

ولهذا حينما خرجت الأندلس عام 1492 هـ من أيدي المسلمين طالب الونشريسي من المسلمين ترك « دار الكفر » فألف رسالة في هذا العنوان « أسنى المتاجر في بيان أحكام من تغلّب على وطنه النّصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر ».

اعتبر الونشريسي الأندلس « دار حرب » ، وقد حقق هذه الرسالة الدكتور محمد بن عبد الكريم في كتاب بعنوان « حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية » حلل فيها أسنى المتاجر بما فيه الكفاية مبرزاً موقف الونشريسي من بقاء بعض المسلمين في الأندلس وعدم هجرتهم إلى أرض الاسلام في المغرب أو المشرق .

ولهذا كانت الهجرة إلى أرض الاسلام من أرض الروم هي أهم أطروحات ذلك العصر وذلك ما كتبه الونشريسي واهتم بهذه القضية الشرعية .

وأما قضايا البدع وانتشار الفوضى الإجتماعية فتبرزها الفتاوى الغزيرة في « المعيار » . ولهذا حدد الونشريسي موقفه من قضايا عصره ، فظهر في صورة المفكر الملتزم بقضايا العالم الاسلامي .

وتوفي أحمد الونشريسي كما جاء في ترجمته عام أربعة عشر وتسعمائة /1514 م وفي هذا العام استولى النصارى (الأسبان) على وهران فك الله اسرها وعمره ثمانين سنة » .

هذا عالم المغرب الأوسط (الجزائر) أحمد بن يحيى الونشريسي صاحب المعيار وكتاب الولايات ومناصب الحكومة الإسلامية رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه ، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم .

تم بحمد الله وعونه في الجزائر يوم 19 يناير 1985 م

الأستاذ : محمد الأمين بلغيث
معهد العلوم الإسلامية ـ جامعة الجزائر